الأمم المتحدة

A/C.6/72/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
31 October 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠.

الرئيس: السيد غفور . . . . . (سنغافورة)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17579 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٨٤ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/72/86 و A/72/268)

١ - **السيد سوخي** (منغوليا): قال إن النهوض بسيادة القانون يعزز العدالة والسلام والأمن، وهو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان الأساسية. فسيادة القانون تشكل منذ فترة طويلة جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية في بلده. وأضاف قائلا إن حكومة بلده قد اعتمدت وحققت هدفها الوطني ٩ من أهداف التنمية للألفية المتعلق بحقوق الإنسان، والحوكمة الديمقراطية، والفساد، وهي ملتزمة بتنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

٢ - وأكد أنه تم بذل جهود لمواءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. فمنغوليا ألغت عقوبة الإعدام وفقا للبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي هي طرف فيه. وأوضح أن القوانين الجديدة المتعلقة بحقوق الطفل وحمايته المعتمدة في عام ٢٠١٦، تعكس توصيات لجنة حقوق الطفل. ثم إن القوانين الوطنية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية متاحة للجمهور من أجل تيسير سبل وصول الجميع إلى العدالة.

٣ - واستطرد قائلا إن أفضل طريقة لضمان سيادة القانون تتمثل في التشجيع على التثقيف في مجال القوانين وتيسير الوصول إلى العدالة للجميع. ومن الضروري أيضا مكافحة الفساد في القطاع العام. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد البرلمان المنغولي في الآونة الأخيرة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مدتها ست سنوات، ونظمت الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد دورة تدريبية استفاد منها أكثر من ٧ ٠٠٠ موظف عمومي خلال السنة الماضية.

٤ - وقال إن حكومة بلده دأبت على تنفيذ عملية للإصلاح القضائي على مدى العقد الماضي لتعزيز سيادة القانون، أفضت إلى اعتماد القوانين المتعلقة بالمحاكم والقضاة والمحامين والوساطة وتمثيل المواطنين ودخلت حيز النفاذ. واعتمد أيضا قانون يقضي بأن تنشر جميع الهيئات الحكومية معلومات مفصلة عن نفقاتها، ويخول لأي مواطن أن يطرح أسئلة أو يبلغ عن أوجه التقصير في مجال الإنفاق العام. وعلاوة على ذلك، تم الاضطلاع بإصلاحات تشريعية من أجل تعزيز المساءلة والشفافية والكفاءة في مجالات من قبيل التحكيم والقانون الجنائي وتنظيم المصالح العامة والخاصة.

٥ - واسترسل يقول إن المعاهدات والاتفاقيات والصكوك المتعددة الأطراف تؤدي دورا هاما في النهوض بسيادة القانون على الصعيد الدولي، على نحو ما تؤديه أعمال الهيئات القضائية الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم. وأكد أن حكومة بلده اتخذت تدابير لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في القطاع القضائي. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفذت مشاريع للمعونة القانونية التي تساعد على ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب في الجهود الرامية إلى ضمان وصول الجميع إلى العدالة، تمشيا مع الحق في المساعدة القانونية المكرس في الدستور المنغولي. وختم قائلا إن من الضروري بناء القدرات على الصعيدين الوطني والدولي، وإقامة تعاون متعدد الأطراف وتوفير المعونة التقنية اللازمة لمساعدة البلدان النامية على المساهمة في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٦ - **السيد بلاساي** (تايلند) قال إن سيادة القانون تشكل عاملا حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكي تكون سيادة القانون حقا في خدمة الشعب، يجب أن يتمسك بها الشعب أولا وقبل كل شيء. ولهذا السبب، فإن حكومة بلده ما فتئت تعمل منذ سنوات على دعم الجهود القيّمة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل نشر مبادئ القانون الدولي. وشاركت في استضافة أربع دورات دراسية إقليمية للأمم المتحدة في مجال القانون الدولي، وهي على أهبة الاستعداد لمواصلة هذا التعاون. ويعرب وفد بلده عن أمله في أن يتواصل توفير التمويل الكافي والمنتظم لهذه الدورات.

٧ - وذكر أن الأمم المتحدة تؤيد أيضا سيادة القانون من خلال عملها في مجال التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي، وهو عمل يعزز الفهم الواضح والمشترك للقانون الوضعي. فالمؤتمرات التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة تمخضت عنها العديد من المعاهدات الهامة، أحدثها معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي وقعت وصدقت عليها حكومة بلده في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٨ - وأردف قائلا إن سيادة القانون يمكن أن تكفل تكافؤ الفرص وحماية الأشخاص من انتهاك حقوقهم الأساسية. ولذا فإن من المهم بذل جهد أكبر من أجل كفالة احترام سيادة القانون فيما يتعلق بالفئات المهمشة والضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المحتجزون. ويمكن

تحقيق ذلك عن طريق اعتماد قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك).

٩ - وأكد أن سيادة القانون هي أفضل طريقة لضمان الأمن والقدرة على التنبؤ في العلاقات الشخصية والمهنية بين الناس في بلدان مختلفة. وقال إن وفد بلده يقر بالدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص في دعم النهوض بسيادة القانون في هذا الصدد.

١٠ - واختتم قائلا إن سيادة القانون يمكن أن تضمن أيضا المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يرتكبها الأفراد. وشددت حكومة بلده على التزامها بسيادة القانون في ذلك السياق بتقديم هبة إلى الآلية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية وملاحقتهم قضائيا، والمنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١.

١١ - **السيد تاي** (إثيوبيا): قال إن وفد بلده يرحب بتسليم الأمين العام في تقريره (A/72/268) بأنه لا يوجد، على الصعيد الوطني، نموذج وحيد للنهوض بسيادة القانون. وأشار التقرير أيضا إلى أن الإطار القانوني الدولي المعني بتغير المناخ لا يزال في مرحلة أولية نسبيا. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاعتماد العالمي لاتفاق باريس وتنفيذ مختلف الاتفاقات الدولية الأخرى المتعلقة بتغير المناخ.

١٢ - وأشار إلى أنه على الرغم من متانة الإطار القانوني الدولي والمعايير القانونية المتعلقة بحقوق المهاجرين، فلا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لمعالجة التحديات الملحة المتعلقة بحماية المهاجرين غير النظاميين. فالتضامن والتعاون الدوليين، ونظم اللجوء، وسياسات الباب المفتوح، كل ذلك ضروري لمعالجة المشاكل المتصلة بالنزوح والهجرة، ويشجع وفد بلده الأمين العام على أن يكثف من الجهود التي يبذلها في هذه المجالات.

١٣ - وأضاف أن سيادة القانون تؤدي دورا أساسيا في صون السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية، بما أن إبرام الاتفاقات الدولية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية يتيحان التوصل إلى حلول توفيقية بين أمم ذات مصالح متباينة على ما يبدو. ولذا يشكل نشر القانون الدولي مهمة حاسمة تتعهد الدول بالاضطلاع بها معا من خلال التعاون وتجميع الموارد. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنشر القانون الدولي، ولا سيما من خلال المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي المقدمة في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. فالدورات الدراسية الإقليمية تتيح فرصا للمحامين الشباب لكي يعمقوا فهمهم للقانون الدولي.

١٤ - **السيدة ساندي** (أوروغواي): قالت إن القانون الدولي يستند إلى احترام السيادة والمساواة بين الدول ومبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. فالتعايش السلمي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اعتمدت الدول المعاهدات وغيرها من الاتفاقات الدولية وامتثلت لها. وأوضحت أن المعاهدات تصبح في بلدها ملزمة حالما يجري التصديق عليها. ويتطلب تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي تنسيق القانونين التعاهدي والعرفي والالتزام بهما والامتثال لهما، والعمل المشترك من أجل دعم الدول في جهودها الرامية إلى ضمان أن تنص تشريعاتها المحلية على احترام حقوق الإنسان، والمساواة فيها والتمتع بها، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وإرساء حكومة ديمقراطية منتخبة وبرلمان تنظيمي.

١٥ - وأكدت أن سيادة القانون أصبحت أمرا يكتسي أهمية متزايدة في مواجهة حاجة الدول العاجلة إلى العمل معا لمكافحة الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان. وهذا سيتطلب نشر القانون الدولي، ولا سيما في أقل البلدان نموا؛ وتطوير المعرفة بالقانون الدولي بين هيئات الادعاء العام؛ وتطبيق قواعد القانون الجنائي؛ والتعاون في مسائل تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل في الحالات التي تنعدم فيها العلاقات التعاهدية؛ وتعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك المحاكم المخصصة؛ ودعم محاكم قانون البحار ومحكمة العدل الدولية. وشددت على أن توفير الحوافز من أجل تطوير القانون الدولي وتدوينه واحترام سيادة القانون على الصعيد الوطني، مع احترام المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، كل ذلك ينبغي أن يحظى بالأولوية.

١٦ - وأشارت إلى أن الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي تشكل أداة قيمة للغاية لتعزيز تطوير القانون الدولي ونشره. وتشجع أيضا على التواصل بين المشاركين، الأمر الذي يوجد صلات وثيقة بين الأوساط القانونية في مختلف الدول.

١٧ - وخلصت إلى ضرورة تناول التحديات الراهنة المتعلقة بسيادة القانون بطريقة جادة وسريعة وفعالة من خلال التواصل وإقامة الشبكات. ومن شأن ذلك أن يتحقق على أفضل وجه من خلال اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي، لأن لهاتين الهيئتين القدرة على إجراء تحليل متعمق وإصدار توصيات مستنيرة. وينبغي لهذا التحليل أن يضع في الاعتبار الحالات الناشئة التي سيتعين معالجتها من خلال نهج ابتكارية.

١٨ - **السيد نتونغا** (زمبابوي): قال إن وفد بلده يرحب بالدعم المحدد الأهداف المقدم من خلال برنامج المساعدة الذي ينبغي تعزيزه من خلال الشراكات والتمويل المخصص. وتمثل قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإلكترونية للمعاهدات موردا قيما للدول الأعضاء والجمهور العام. ويسهم نشر القانون التجاري الدولي وقانون البحار أيضا إسهاما كبيرا في فهم القانون الدولي.

١٩ - وأضاف أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بسيادة القانون. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاسترشاد بالمبادئ المكرسة في الميثاق، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والحق في تقرير المصير، وعدم الاعتداء، والتعايش السلمي بين الدول واحترام استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي أيضا تشجيع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي. فالدول الصغيرة تعول على سيادة القانون التماسا للحماية من الإجراءات التعسفية التي تتخذها الدول الغنية والقوية. وقال إن التجارب الأخيرة تثبت أن الضرر الحاصل من التدخل العنيف أكثر من نفعه، حتى إن أُضطلع به ظاهريا للنهوض بالمسؤولية عن توفير الحماية. فالتدابير الانفرادية المتخذة ضد الدول الأضعف تحقيقا لأغراض سياسية ضيقة تقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلك الدول. وأعرب عن أسفه لأن هذه التدابير لا تزال تطبق على الرغم من النداءات الموجهة للدول في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/RES/67/1)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تدعوها إلى الإحجام عن اللجوء إلى تلك التدابير.

٢٠ - وعلى الصعيد الوطني، قال إن حكومة بلده ملتزمة بتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد من خلال تعزيز مؤسسات العدالة الوطنية وقوانين المساءلة. وأفاد بأنه يجري في الوقت الراهن مواءمة جميع القوانين المحلية مع الدستور الجديد الذي وطّد مبدأ الفصل بين السلطات، وأنشأ لجانا مستقلة تشرف على المسائل المتعلقة بحقوق المواطنين ومصالحهم.

٢١ - وقال إن وفد بلده سيرحب بتبادل الممارسات الوطنية في مجالي العدالة وسيادة القانون، وهو ملتزم بالتعاون، على أساس التفاهم والاحترام المتبادلين، بشأن مسائل من قبيل بناء القدرات. فالتنمية والعلاقات المنسجمة بين الدول لن تتحقق عن طريق القوة والإكراه؛ وإنما لا يتسنى ذلك إلا إذا تم تجاوز الخلافات من خلال التعددية والحوار والتعاون.

٢٢ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن الإصلاح الجاري لعمليات حفظ السلام ينبغي أن يضع في الاعتبار على النحو الواجب المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تنعكس المساعدة في الولايات المتعاقبة ذات الأولوية التي ينبغي لمجلس الأمن أن ينشئها لمواجهة الحقائق المتغيرة على أرض الواقع. ومن المهم أيضا النظر في الكيفية التي يمكن بها للأنشطة المتعلقة بسيادة القانون أن تنعكس على النظر في مسائل بناء السلام، بالنظر إلى أن من المتوقع أن يكون مكتب دعم بناء السلام بمثابة مفصل يربط بين ركيزتي السلام والأمن وبين ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

٢٣ - وأضاف قائلا إن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمهد للنظر بشكل متعمق في الكيفية التي يمكن بها لسيادة القانون أن تيسر تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تشمل هذه المناقشات ممثلي منظمات المجتمع المدني وأن تتيح للدول الأعضاء فرصا للحديث عن خبراتها والتدابير الابتكارية التي اتخذتها في إطار عملية الاستعراض الوطنية الطوعية. وينبغي أن يدرس التقرير المقبل للأمين العام عن سيادة القانون المساعدة التي تقدم فيما يتعلق بهذا المجال في إطار ركيزة التنمية.

٢٤ - وعلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تنظر في مجالات التفكير الواردة في تقرير الأمين العام عن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها (A/72/268) والمتعلقة بالمرحلة الانتقالية للبعثة، والموارد المخصصة للمساعدة في مجال سيادة القانون، ودور شرطة الأمم المتحدة. وينبغي تقديم دعم للوفاء بالاحتياجات يشمل التخطيط القائم على النتائج ومخصصات مرنة في الميزانية للبعثات المعنية، بغية الاضطلاع بأنشطة سيادة القانون على أرض الواقع. وأضاف قائلا إن بلده أمدّ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، للمرة الأولى، بضابطين من ضباط الإصلاحيات.

٢٥ - وينبغي معالجة الصعوبات المالية التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية ليتسنى لها أن تجري بشكل سليم التحقيقات والمحاكمات في القضايا المحالة إليها من مجلس الأمن. وأضاف قائلا إن المحكمة أحرزت تقدما كبيرا في ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية، على الرغم من القيود التي تعمل في ظلها، وأن عملها واستقلالها جديران بتلقي دعم قوي.

٢٦ - وأعرب عن ترحيب بنغلاديش بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية على الصعيد الوطني، وتظل على استعداد لتشاطر خبراتها في استخدام نظامها القضائي المحلي لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية المرتكبة في بنغلاديش أثناء نزاع عام ١٩٧١.

٢٧ - ومضى يقول إن من الضروري التعجيل بوتيرة العمل على إعداد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى وضع قواعد ومعايير متفق عليها دوليا لمكافحة الإرهاب وما يتصل به من جرائم الفضاء الحاسوبي المنظّمة عبر الوطنية. وينبغي أن تعكف الجمعية العامة في أقرب وقت على إدارة العملية التشريعية الحكومية الدولية بشأن هذا الموضوع.

٢٨ - واختتم بالقول إنه ينبغي أن يتم رصد فعالية الترتيب المتعلق بمركز التنسيق العالمي وتقييمه على نحو سليم من أجل تنسيق المساعدة في مجال سيادة القانون على الصعيد الوطني قبل اتخاذ قرار بشأن توسيع نطاق تلك الآلية.

٢٩ - **السيد تون** (ميانمار): قال إن حكومة بلده تشدد على سيادة القانون بهدف تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ويجري تنفيذ خطط عمل لحماية الحقوق القانونية للأفراد، وتعزيز أداء مكتب المدعي العام، وتحسين موثوقية النظام القضائي ونزاهته وتعزيز سيادة القانون. وأنشئت مراكز معنية بسيادة القانون في مختلف أرجاء البلد من أجل توفير التدريب للمحامين والمربين ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز الوعي العام بالقانون. وأوضح أن عمل المراكز يتعلق في المقام الأول بقضايا العدالة المحلية المرتبطة بالمبادئ الدولية لسيادة القانون من قبيل الإنصاف والمساواة. ولتحسين العلاقات بين الشرطة والجمهور العام، أدخلت سلسلة من الإصلاحات على الشرطة في أعقاب التحول الديمقراطي في ميانمار. وأضاف قائلا إن حكومة بلده تعمل أيضا مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣٠ - وتابع قائلا إن على جميع الدول الأعضاء أن تجدد تعهدها باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومقاصدهما ودعمها وصونها والنهوض بها. وأردف قائلا إن تصديق حكومة بلده على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وانضمامها في الآونة الأخيرة إلى تعديل الدوحة المدخل على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إنما يجسدان التزامه الراسخ بالبيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣١ - **السيدة نغوين** (فييت نام): قالت إن سيادة القانون تؤدي دورا أساسيا في تعزيز السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وكذلك في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فالسبب الرئيسي للنزاعات المستمرة في جميع أنحاء العالم يتمثل في عدم احترام القانون الدولي بحسن نية. وأكدت أن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي يجب أن يستند إلى مبادئ الميثاق والقانون الدولي. ولذا يجب على الدول الأعضاء أن تمتنع عن تفسير مبادئ المساواة في السيادة واحترام السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والالتزام بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو باستخدامها، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وأن تحجم عن تطبيقها بصفة انتقائية. وتؤدي المحكمة الدولية وغيرها من المؤسسات القضائية الدولية دورا حاسما في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وينبغي التصدي للتحديات مثل الإرهاب والنزاعات التي طال أمدها وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة العابرة للحدود الوطنية وتغير المناخ باتخاذ إجراءات متعددة الأطراف تتفق مع القانون الدولي.

٣٢ - وأضافت أن حكومة بلدها تحرز تقدما نحو مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها، والتي تشمل اتفاق باريس ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وقالت إن فييت نام، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تساهم في الجهود الرامية إلى تحويل جنوب شرقي آسيا إلى منطقة سلام واستقرار ورخاء. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف المشاركة في الخصومة المعقدة المتعلقة بالبحر الشرقي، أو بحر الصين الجنوبي، أن تمارس ضبط النفس وأن تسوي هذا النزاع بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي، وأن تحترم العمليات الدبلوماسية والقانونية، وأن تنفذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، وأن تعجل بإنجاز مدونة لقواعد السلوك تكون فعالة وملزمة قانونا.

٣٣ - واسترسلت تقول إن توطيد سيادة القانون على الصعيد الوطني ينبغي أن يحترم المبادئ الأساسية المقبولة عالميا للقانون الدولي

مع مراعاة الظروف الخاصة للدولة وتطلعات شعبها. وتعكف حكومة بلدها على تفعيل مخططها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وعلى إجراء إصلاحات قضائية لتعزيز سيادة القانون وحرية السكان وحقوقهم الأساسية. فوفد بلدها يؤيد بقوة دور الأمم المتحدة في نشر القانون الدولي وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، وأعربت عن الأمل في أن تواصل المنظمة دعم الدول الأعضاء في صياغة التشريعات وتنفيذها.

٣٤ - **السيد تشانغ** (الصين): قال إن حكومة بلده ملتزمة بتوطيد سيادة القانون على الصعيد الدولي وصون المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وينبغي أن تدعم جميع الدول سيادة القانون وأن تمارس حقوقها وفقا للقانون وأن تفي بالتزاماتها بحسن نية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ترفض الحكومات والهيئات القضائية الدولية المعايير المزدوجة والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي.

٣٥ - وأضاف قائلا إن نشر القانون الدولي سيؤدي دورا حاسما في تحقيق سيادة القانون على الصعيد الدولي. ويمكن للمنظمات الدولية والدول الأعضاء أن تفعل المزيد لتعزيز الحوار والتعاون تيسيرا لنشر القانون الدولي وتعزيزه. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالمساهمة الإيجابية لبرنامج المساعدة، ولا سيما الدورات الدراسية الإقليمية وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وأكد أن حكومة بلده تقدم مساهمات مالية سنوية لدعم الدورات الدراسية الإقليمية في آسيا وأفريقيا والمكتبة السمعية البصرية. وينبغي أن تستخدم الأمم المتحدة برنامج المساعدة على نحو كامل وفعال لتيسير تقاسم الموارد والمعلومات المتعلقة بالقانون الدولي. وأشار إلى أن حكومة بلده دأبت على تعزيز نشر القانون الدولي وساهمت بمعرفتها في جهود بناء القدرات في البلدان النامية. ومن خلال برنامج التبادل والبحوث بشأن القانون الدولي بين الصين والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، قدمت حكومة بلده التدريب لأكثر من ١٠٠ من الاختصاصيين القانونيين من البلدان النامية.

٣٦ - وتابع قائلا إن إذكاء الوعي والتثقيف والبحوث على الصعيد الوطني أمر هام لنشر القانون الدولي. وفي هذا الصدد، أتاحت حكومة بلده معلومات عن القانون الدولي على الشبكة، وشاركت في أنشطة إذكاء الوعي العام، وأقامت شراكات بين المؤسسات الحكومية والأوساط الأكاديمية من أجل زيادة وعي الجمهور بآخر المستجدات. وقد أدرجت مادة القانون الدولي أيضا في المنهاج الدراسي الإجباري للطلاب المتخصصين في القانون في جميع المؤسسات الـ ٦٢٨ التي تمنح شهادات في القانون.

٣٧ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده مستعدة للوفاء بالتزاماتها بموجب سيادة القانون على الصعيد الدولي؛ وتعزيز التشريعات الديمقراطية، والممارسات القضائية المحايدة، والتقيد الصارم بالقانون؛ والمساهمة في ضمان احترام سيادة القانون في العلاقات الدولية.

٣٨ - **السيد بونديوك** (أوكرانيا): قال إن المشاكل العالمية مثل تغير المناخ، والتشريد الجماعي، والهجرة، والإرهاب، والنزاعات المتزايدة التعقيد تتطلب استجابات تستند إلى سيادة القانون. ومن ثم، فإن وفد بلده يؤيد إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٩ - وأضاف قائلا إن سيادة القانون تشكل حجر الزاوية في النظام القانوني الأوكراني وعنصرا أساسيا في الإصلاحات الجارية في مجالات القضاء والشرطة والاقتصاد والمالية وعملية تحقيق اللامركزية. وقال إن بلده شهد تحسنا في تصنيف مؤشر سيادة القانون الذي وضعه مشروع العدالة العالمية عقب قيام حكومة بلده بتنفيذ تدابير لمكافحة الفساد تضمنت إنشاء مؤسسات مستقلة لمكافحة الفساد وإنشاء نظام إلكتروني للمشتريات العامة وإدخال إصلاحات على القطاع المصرفي.

٤٠ - ويمثل تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي أمرا حاسما لضمان العدالة الدولية وإقامة علاقات سلمية بين الدول. وينبغي أن يكون كل من القانون الدولي والهيئات القضائية والمحاكم الدولية قويا وفعالا في حماية حقوق الإنسان وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وعلى الرغم من أن أوكرانيا ليست دولة طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن حكومة بلده خولت لها اختصاص النظر في الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد السكان المدنيين في الثورة الأوكرانية لعام ٢٠١٤، وجرائم الحرب التي يرتكبها الاتحاد الروسي منذ بدء عدوانه العسكري الذي لا يزال مستمرا على أوكرانيا.

٤١ - واستطرد قائلا إن حكومة بلده تواصل أيضا متابعة قضيتها ضد الاتحاد الروسي، *"تطبيق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)"*، أمام محكمة العدل الدولية. وينبغي أن ينفذ الاتحاد الروسي تنفيذا تاما ودون قيد أو شرط أمر المحكمة الأخير بشأن طلب الإشارة بتدابير تحفظية في تلك القضية، وكذلك توصيات

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا المحتلتين (A/HRC/36/CRP.3)، والتي تتضمن معلومات تتعلق بانتهاكات الاتحاد الروسي لالتزاماته القانونية الدولية.

٤٢ - وواصل كلامه قائلا إن التحقيق في إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH17 لا يزال مستمرا. وقد صدقت حكومة بلده مؤخرا على معاهدة ثنائية مع هولندا تسمح بمحاكمة المشتبه فيهم في ذلك البلد. وعلاوة على ذلك، وقعت الدول الخمس الممثلة في فريق التحقيق المشترك مذكرة تفاهم بشأن الدعم السياسي لمقاضاة الجناة.

٤٣ - وختم بالقول إن من الضروري توطيد سيادة القانون وتعزيزها والنهوض بها. فلا يمكن أن يمنع العالم من السقوط في هاوية الفوضى سوى الإدانة القوية والموحدة لجميع الأعمال التي تنتهك مقاصد الميثاق والقانون الدولي ومبادئهما والنظام الدولي القائم على سيادة القانون.

٤٤ - **السيد جورجيو** (إريتريا): قال إن عدم الامتثال للقانون الدولي هو السبب الجذري للعديد من التوترات والنزاعات بين الدول. وأضاف أن مقاصد والميثاق مبادئه ومبادئ القانون الدولي تكتسي أهمية قصوى فيما يتعلق بالسلم والأمن وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحقوق الإنسان للجميع، وينبغي أن تجدد الدول الأعضاء التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها والحفاظ عليها والنهوض بها. فمن شأن احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أن يساعد على إقامة نظام عالمي عادل وآمن وسلمي.

٤٥ - وأوضح أن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني أمر حاسم بالنسبة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويشكل تعزيز قدرة نظام العدالة الوطني على الترويج لسيادة القانون عنصرا رئيسيا من عناصر السياسة الإنمائية لحكومة بلده. فإريتريا اتخذت تدابير عديدة لتحقيق مجتمع سلمي وشامل من خلال ضمان نظام عدالة شامل وكفؤ وفعال. وتم تعزيز إمكانية الوصول إلى نظام العدالة والمشاركة فيه من خلال إنشاء محاكم مجتمعية بانتخاب قضاة مجتمعيين كل سنتين؛ ويجب أن يكون أحد المرشحين في كل دورة انتخابات امرأة. وقد أسهم انتخاب قاضيات في الجهود الوطنية الرامية إلى كفالة زيادة تحرير المرأة ومشاركتها في العملية القضائية.

٤٦ - وأردف قائلا إنه تم أيضا وضع قوانين وإجراءات جنائية ومدنية جديدة على نحو يعكس مفاهيم المجتمع وقيمه ومعاييره، وتقوم وزارة العدل بتنظيم حلقات عمل وحملات لضمان فهم أوسع للقوانين المحلية. وقدمت الوزارة أيضا تدريبا على بناء القدرات لموظفي نظام العدالة واستحدثت نظما جديدة لرصد الأداء وتقييمه وإدارة عمليات المحاكم من أجل تعزيز قدرة نظام العدالة ودعم إنشاء مكتب يعمل بشكل جيد للتنسيق والمتابعة بشأن تنفيذ المعاهدات والاتفاقات والاتفاقيات التي تكون إريتريا طرفا فيها.

٤٧ - وأردف قائلا إن حكومة بلده تدرك أن النهوض بسيادة القانون عملية تطورية تتطلب مشاركة مستمرة من جانب جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع. وأقرت أيضا بأهمية تولي زمام الأمور الأنشطة المتعلقة بسيادة القانون على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، من المهم تقديم المساعدة التقنية المعززة وبناء القدرات للدول الأعضاء، بناء على طلبها، لتمكينها من تنفيذ التزاماتها الدولية على الصعيد الوطني.

٤٨ - **السيد موراليس لوبيز** (كولومبيا): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز دعمها للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى العدالة، على نحو ما تتوخاه الغاية ٣ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وبما يسهم أيضا في تحقيق عدد من الأهداف الأخرى. وينبغي للدول أيضا اتخاذ مزيد من الإجراءات المتضافرة في هذا الصدد، لأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لن يتحقق دون وجود مؤسسات قوية ومستقلة قادرة على ضمان الحريات الأساسية وكبح تجاوزات السلطة.

٤٩ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده اتخذت إجراءات لإنشاء محكمة خاصة للسلام ستتولى التحقيق مع الأشخاص المشاركين في النزاع المسلح في كولومبيا ومتابعتهم. وعملت أيضا على تحسين أمن المواطنين والتعايش السلمي في المناطق الأكثر تضرراً من العنف. وتملك كولومبيا تقاليد قانونية قوية، لكن سيادة القانون تقوضت بسبب العنف وانعدام المساواة التي يعاني منها البلد منذ سنوات عديدة. ويخرج البلد الآن من تلك الحالة المتناقضة ليدخل في حقبة جديدة يسترشد فيها بسيادة القانون بوصفها عنصراً أساسياً للسلام الدائم. وأحرزت السلطات والمجتمع المدني، بدعم من المجتمع الدولي، تقدماً كبيرا في جهودها الرامية إلى إقامة السلام وضمان قدرة الضحايا على ممارسة حقوقهم في معرفة الحقيقة والوصول إلى العدالة

والجبر. وفي ٢٠٠٥، تم اعتماد قانون يحدد إجراءات إعادة إدماج أعضاء الجماعات المسلحة الذين ينشطون خارج نطاق القانون، وتلاه في ٢٠١١ اعتماد قانون ينص على توفير الرعاية والمساعدة والتعويض لضحايا النزاع المسلح. وأثبت عملية اعتماد القوانين المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا ما يمكن أن تقدمه سيادة القانون من مساهمة هامة في مجال الحفاظ على السلام، وسلطت الضوء على أهمية وجود مؤسسات فعالة لتنفيذ هذه التدابير.

٥٠ - وتابع قائلا إن حكومة بلده ملتزمة بالقضاء على الاستبداد وتعزيز الرفاه والازدهار لجميع مواطنيها، ومن ثم ترحب بما يمكن أن تتلقاه من دعم من الأمم المتحدة في سبيل تعزيز سيادة القانون. وينبغي أن يستند النهج الذي تتبعه المنظمة لتحقيق هذا الهدف إلى التعاون مع الدول. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي بذل الجهود لتحسين الاتصالات فيما بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ومن المهم التأكد من استدامة التدابير التي اعتمدتها مختلف هيئات الأمم المتحدة ومن فعاليتها في الأجل الطويل.

٥١ - **السيدة كريسنامورثي** (إندونيسيا): قالت إن الأمم المتحدة نجحت عموما في صون السلم والأمن الدوليين من خلال إعلاء سيادة القانون. بيد أن القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن لا تزال تتعرض للانتهاك في فلسطين. فضحايا الفظائع يستحقون التمتع بالعدل، ويُعد وصول الأفراد الذين يسعون إلى تفعيل حقوقهم الأساسية، وكذلك الدول، إلى العدالة عنصرا هاما من عناصر سيادة القانون. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف الجهود للتصدي للإفلات من العقاب وتوجيه رسالة مؤداها أنه لا أحد فوق القانون.

٥٢ - وأضافت قائلة إنه من أجل تعزيز القانون الدولي، ينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن بطريقة صارمة ونزيهة ومحايدة، وينبغي للدول أن تنفذ بحسن نية ما يقع عليها من التزامات بموجب المعاهدات في مجال القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وعلاوة على ذلك، لا بد من وضع حد لتسييس القانون الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة. وسيستلزم ذلك إصلاح مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة.

٥٣ - وفيما يتعلق بالسبل والوسائل اللازمة لمواصلة نشر القانون الدولي، تابعت تقول إنه سيكون من الضروري تحسين معرفة المسؤولين الحكوميين والممارسين القانونيين والأكاديميين وطلاب الحقوق بالقانون الدولي. وأردفت قائلة إن حكومة بلدها تعمل على إدماج مبادئ وأحكام القانون الدولي في تشريعاتها المحلية. ويُلزِم القانون الإندونيسي بنشر المعلومات عن التشريعات والأنظمة والمراسيم الرئاسية والصكوك القانونية الأخرى وبإصدار الأحكام القضائية والسوابق القضائية لتكون متاحة لعامة الجمهور.

٥٤ - وواصلت كلامها قائلة إن ضمان تنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني لا يتطلب الإرادة السياسية فحسب، بل أيضا إقامة الشراكات لبناء القدرات في البلدان النامية. ويمكن أن تكون الأمم المتحدة فعالة فيما يتصل بهذه الجهود. وإن الدعم الذي تلقته حكومة بلدها من الأمم المتحدة من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مكنها من تحسين الإطار القانوني الوطني بشأن الفساد وبناء قدرات موظفي إنفاذ القانون في هذا المجال. ويمكن أن تظل عملية الاستعراض أداة مفيدة لتعزيز سيادة القانون شريطة أن تحافظ على الشفافية والفعالية والشمول والحياد وعدم التدخل. وفي هذا الصدد، أعربت عن أمل وفد بلدها في أن تظهر قريبا على أرض الواقع آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٥٥ - واسترسلت تقول إن بلدها استفاد أيضا من الأنشطة الرامية إلى إطلاع الجهات المعنية الوطنية على الصكوك القانونية الدولية، من قبيل الدورات التدريبية لفائدة القضاة بشأن استرداد الأصول الدولية، وهي أنشطة منفذة في إطار التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي. واختتمت كلامها بالقول بأن حكومة بلدها تؤيد بقوة إنشاء هيئة من هيئات المعاهدات أو أمانة لتيسير تنفيذ بعض المعاهدات وغيرها من الصكوك الملزمة قانوناً والإشراف عليه.

٥٦ - **السيد فيري** (زامبيا): قال إن سيادة القانون مبدأ رئيسي لنظام الحكم الذي يضمن العدالة والإنصاف للجميع، ويصبح غيابه أو فشله واحدا من أكبر التهديدات التي تواجه وجود أي مجتمع. ولتحقيق سيادة القانون، يجب على الحكومات أن تلتزم بالقوانين التي أنشأتها. وعلاوة على ذلك، يجب معاملة كل فرد على قدم المساواة والاعتراف له بالحق في الكرامة وحمايتها، وتمكينه من الوصول إلى العدالة. ولذلك تعتمد سيادة القانون إلى حد كبير على وجود نظام قضائي مستقل وكفؤ وفعال. ومع ذلك، ينبغي أيضا أن يوضع في الاعتبار أن النظام القضائي القوي لا يمكن أن يخدم سيادة القانون إذا

كانت القوانين التي يطبقها قمعية أو لاإنسانية أو تحرم المواطنين بصورة مباشرة أو غير مباشرة من حقوقهم الطبيعية غير القابلة للتصرف.

٥٧ - وأضاف قائلا إن من واجب الدول الأعضاء وضع الأسس والهياكل التي تكفل عالماً أكثر سلاماً ورخاء وعدلا، يلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعدالة وبنظام دولي يستند إلى سيادة القانون. ويجب أن تسعى الدول الأعضاء، منفردة ومجتمعة، إلى مواصلة تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وتتطلب سيادة القانون سلطة قضائية مستقلة وفصل السلطات. إن زامبيا طرف في عدد من الصكوك التي تقر بأن الاستقلال القضائي حجر الزاوية للحكم الرشيد، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٥٨ - وتابع قائلا إن رؤية حكومة بلده في جعل زامبيا بلدا متوسط الدخل مزدهرا بحلول ٢٠٣٠ أدت إلى تحولات عميقة في السياسات، انطلاقا من الإيمان الراسخ بأن الحكم الرشيد شرط أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي والأمن البشري والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتنخرط حاليا اللجنة الوطنية لإصلاح قطاع العدل والقطاع القانوني في مشاورات عامة في جميع أنحاء البلد. وستعمل في نهاية المطاف على ضمان التنفيذ المنهجي لجميع أحكام الدستور التقدمية التي جرى تعديلها في ٢٠١٦ عقب عملية وطنية شاملة، في سبيل تحسين وجود النظام القضائي وإمكانية الوصول إليه ومساءلته وكفاءته والوصول إليه وإتاحته بكلفة ميسورة.

٥٩ - وقال في الختام إن الوجود القوي لسيادة القانون على الصعيد الوطني يؤدي دورا هاما في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ومن ثم، يتحتم على الدول الأعضاء العمل بلا كلل من أجل بناء دعائم الديمقراطية التي تكفل سيادة القانون على المستويات المحلي والإقليمي والدولي.

٦٠ - **السيد لونا** (البرازيل): قال إن الأمم المتحدة تأسست بهدف بناء نظام دولي يقوم على العدالة والتعاون. ومن المؤسف أن ثمة الآن خطراً يهدد بتآكل النظام القائم وتقويض احترام الميثاق، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام القوة. إن الأثر السلبي لعدم احترام الدول للقانون الدولي لا يترتب عليه عواقب مباشرة فقط - وقوع الخسائر البشرية والأزمات الإنسانية وزعزعة الاستقرار في مناطق معينة من العالم - بل يشجع أيضا بطريقة غير مباشرة جهات فاعلة أخرى على اتباع نفس السلوك. ولا يعفى أي بلد من التقيد الصارم بالتزاماته القانونية. وإذا لم يكن الميثاق في قلب النظام الدولي، فلن يكون ثمة أي نظام. ولذلك من الضروري مواصلة التفكير في أوجه التناقض والتباين والثغرات ومواطن الضعف في الأمم المتحدة واقتراح حلول من شأنها أن تساعد على تعزيز تعددية الأطراف من خلال كفالة احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك داخل المنظمة.

٦١ - وأضاف قائلا إن مصطلح ''سيادة القانون'' في اللغات اللاتينية يعني عموما ''حالة الحقوق''. ولذلك، فإن بلده يرى، من وجهة نظره، أن سيادة القانون لا تعني وضع معايير إلزامية للسلوك فحسب؛ بل تعني أيضا تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال التمكين القانوني للأفراد. ويشكّل تعزيز القدرة على اللجوء إلى العدالة أمرا حاسما في معالجة الأسباب الجذرية للفقر والاستبعاد والضعف، وذلك لأنه ييسر الحصول الكامل على الحقوق والخدمات العامة. فالوصول إلى العدالة لا يقتصر على الوصول إلى المحاكم. إذ يشمل أيضا تسجيل جميع المواليد، وتوفير المعونة القانونية المجانية، والسبل البديلة لحل المنازعات. وتسعى البرازيل أيضا إلى منح هوية قانونية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. وبعد منح طالب اللجوء وضع اللاجئ، فإنه يحصل على بطاقة هوية، ويصبح بمقدوره الحصول على المساعدة الطبية العامة ويحق له الدراسة والعمل.

٦٢ - وواصل كلامه قائلا إنه ينبغي للدول أن تقدم المعونة القانونية المجانية والفعالة إلى الفئات السكانية الضعيفة لضمان قدرتها على ممارسة حقوقها. وينبغي تعزيز اللجوء إلى الوساطة والتوفيق، لأن هذا النوع من الآليات سريع وفعال من حيث التكلفة ويشهد معدلات قبول أعلى وامتثالا عفويا. وتتراوح جهود البرازيل فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى المحاكم بين التقليل إلى أقصى حد ممكن من الرسوم الإدارية والتكاليف الإضافية لالتماس سبل الانتصاف القضائي وبين زيادة قدرات الجهاز القضائي على الاستجابة. وقد وُضعت أدوات مبتكرة لتسريع الإجراءات القضائية، وهي مهمة تؤدي فيها تكنولوجيا المعلومات وتحسين الإحصاءات دورا واضحا.

٦٣ - وواصل كلامه قائلا إن الاتجاه الحالي إلى إنشاء أطر قانونية متعددة الأطراف دون اللجوء بالضرورة إلى الأعمال السابقة التي قامت بها لجنة القانون الدولي أو اللجنة السادسة لا يؤدي بالضرورة إلى تقليص دور اللجنة السادسة، التي يمكن، بل ينبغي، أن تشكّل منبرا لتبادل الآراء بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بقانون المعاهدات. ويمكن للجنة، بوصفها مركزا لتلاقح الأفكار، أن تسهم في تحديث فهم الممارسة الحالية وزيادة الاتساق في الشبكة الكثيفة من

المعاهدات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن الأنظمة المتعلقة بتسجيل المعاهدات ونشرها، التي لم يدخل عليها أي تعديل منذ ١٩٧٨ ولا تتضمن أي إشارة إلى الموارد الإلكترونية، ينبغي تحديثها لتعكس الممارسة الحالية وربما أيضا لتعزز كفاءة عملية التسجيل والنشر. ومن المهم أيضا دعم مبادرات الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على تسجيل المعاهدات. وينبغي إضافة بند مخصص لاستعراض الأنظمة في جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

٦٤ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن الأنشطة التي تنفذها المنظمة في مجال بناء القدرات تكتسي أهمية حاسمة في تعزيز سيادة القانون في العديد من البلدان، ولا سيما في حالات النزاع وما بعد النزاع، حينما ينبغي أن تُعطى الأولوية لتعزيز النظم القضائية وإنفاذ القوانين. ومن الضروري أيضا منع الإفلات من العقاب فيما يتصل بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويؤدي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو أحد أهم إنجازات المجتمع الدولي، دورا محوريا في هذا الصدد. وأضاف يقول إن حكومة بلده تؤيد سرعة تفعيل ولاية المحكمة على جريمة العدوان، وهذا من شأنه أن يؤكد من جديد أن العدالة والقانون لهما الأسبقية على القوة في العلاقات الدولية.

٦٥ - وتابع قائلا إن حكومة بلده ملتزمة بتنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وتعتزم مضاعفة جهودها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز وصول الجميع إلى العدالة. وفي هذا الصدد، استضافت الأرجنتين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، المؤتمر الدولي الثاني المعني بسبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، الذي نظر في خيارات إنشاء شبكة عالمية من مقدمي المعونة القانونية بوصفها وسيلة لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الغاية ٣ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. كما استضافت الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى للتحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٦٦ - وواصل قائلا إن تعزيز المؤسسات الديمقراطية هو أيضا شرط لتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، من المهم إبراز الدور الذي أدته آليات التكامل الإقليمي في النهوض بسيادة القانون في أمريكا اللاتينية. فالأرجنتين تؤكد من جديد التزامها القوي بالحفاظ على المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون، والنظام الدستوري، والسلم الاجتماعي، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٦٧ - واسترسل يقول إن التسوية السلمية للمنازعات هي دعامة من دعامات سيادة القانون، وتؤدي فيها محكمة العدل الدولية دورا محوريا. وإضافةً إلى المحكمة، تيسّر المحاكم المتخصصة المختلفة، مثل المحكمة الدولية لقانون البحار، تسوية المنازعات. وإن الأرجنتين طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقد قبلت اختصاص المحكمة الدولية. وينص ميثاق الأمم المتحدة على وسائل أخرى لتسوية المنازعات الدولية، كما ورد ذكرها في قرار الجمعية العامة ١/٦٧، المعنون ”إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي“. فعلى سبيل المثال، قد يُطلب إلى الأمين العام أيضا بذل مساعيه الحميدة من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومع ذلك، يستلزم نجاح أي وسيلة من وسائل التسوية السلمية أن تتصرف الأطراف المعنية بحسن نيّة، وأن تتفاوض عندما تدعوها إلى ذلك أجهزة الأمم المتحدة ومنها الجمعية العامة.

٦٨ - **السيد فينتاكبا لاميغا** (توغو): قال إن توغو طرف في ٢٢٢ معاهدة متعددة الأطراف تتعلق بجميع مجالات القانون الدولي. وأضاف قائلا إن برنامج حكومة بلده لتحديث نظام العدالة الوطني ينطوي على تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية؛ وتحسين إدارة السجون؛ وضمان الحصول على الحقوق والعدالة المنصفة عالية الجودة؛ وتعزيز القدرات المهنية والإدارية لموظفي نظام العدالة؛ وتحديث المعدات والنظم اللوجستية؛ وتعزيز تمويل النظام القضائي وإدارته.

٦٩ - وقال إن حكومة بلده بصدد تنفيذ عدد من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي، والديمقراطية، وسيادة القانون، وهي أمور حاسمة من أجل تحقيق التنمية المتواءمة والمستدامة. وتابع قائلا إن مشروع قانون يستند إلى عمل لجنة العدالة والمصالحة قد قُدّم إلى الجمعية الوطنية، والذي من شأنه، إذا ما اعتمد، أن يحدد مدة تولي الرئيس وأعضاء البرلمان بحيث لا تزيد عن فترتين مدة كل منهما خمس سنوات، وأن يُدخِل نظاما انتخابيا فرديا قائما على الأغلبية ومكونا من جولتين. وأوضح أن عدد الذين صوتوا لصالح القانون كان أكثر من ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية ولكن أقل من أربعة أخماسهم، مما يعني أنه وفقا للدستور، ستطرح هذه المسألة على استفتاء.

٧٠ - ومضى قائلا إن وفد بلده يؤيد دور مكتب الشؤون القانونية في تيسير وضع وتعزيز إطار دولي للقواعد والمعايير والآليات

الملزمة قانونا لتسوية المنازعات والحفاظ على العلاقات السلمية بين الدول. وأردف قائلا إن وفد بلده يرحب أيضا بالعمل الذي يضطلع به ”برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه“ من أجل نشر القانون الدولي وتحسين فهمه. وأعرب عن تقدير وفد بلده لحسن تصميم الموقع الشبكي لمجموعة المعاهدات، وقال إن وفد بلده يشجع قسم المعاهدات على تنظيم حلقات عمل بشأن الممارسات التعاهدية في المقر وعلى الصعيد الإقليمي، بغية تعزيز قدرات المهنيين القانونيين.

٧١ - **السيد محمد العجمي** (الكويت): قال إن الدستور والقوانين في أي بلد ينبغي أن تعكس التزامها بالحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأوضح أن الكويت، بناء على ذلك، لديها دستور ديمقراطي يعترف بالشعب بوصفه مصدرا للسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأنها تؤيد مبدأ سيادة القانون من خلال ضمان أن تكون الفروع الثلاثة للحكومة منفصلة ولكنها متكاملة. وأضاف قائلا إن الكويت ملتزمة على الصعيد الدولي بالقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وصون السلم والأمن والتسوية السلمية للمنازعات. وتابع قائلا إنه عندما يُنتهك القانون الدولي، تقوض الإرادة السياسية للمجتمع الدولي. وبيّن أن من الأمثلة على ذلك استمرار قيام الجانب الإسرائيلي ببناء المستوطنات غير القانونية، الأمر الذي يتنافى مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. واختتم قائلا إنه ينبغي لذلك استخدام جميع الوسائل المتاحة لضمان احترام القانون الدولي وإنفاذه دون انتقائية.

٧٢ - **السيد الشريف** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده بصدد تنقيح تشريعاته الوطنية وتطويرها. وعبر عن رأي مفاده أنه لا يوجد أي تناقض بين الشريعة الإسلامية وسيادة القانون؛ فكل منهما يسعى إلى إعلاء شأن العدالة والأخلاق والمصلحة العامة. ومضى قائلا إن المملكة العربية السعودية تسعى إلى ضمان العدالة والمساواة لجميع المواطنين. وقال إن المرأة قد صوتت في الانتخابات المحلية الأخيرة، وإن النساء يشكلن حاليا ٢٠ في المائة من مجلس الشورى. وأوضح أن المرأة قد عُينت في مناصب حكومية رفيعة المستوى، كما حُظر التمييز في الأجور بين الرجل والمرأة. وذكر أن إطارا تشريعيا قد وُضع لمنع العنف ضد المرأة وضمان تمتعها بنفس حقوق الرجل. وزاد على ذلك أن أمرا ملكيا قد صدر في الآونة الأخيرة للسماح للنساء بقيادة السيارات.

٧٣ - ومضى قائلا إن المملكة العربية السعودية تدعم جميع الجهود المبذولة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، إضافة إلى مكافحة الفقر والإرهاب والتطرف. وذكر أن العلاقات الدولية لبلده تستند إلى مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وأضاف قائلا إن بلده يعمل من أجل تقديم المساعدة وتعزيز العدالة الانتقالية في الدول التي تمزقها النزاعات، وكفالة احترام القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق باللاجئين.

٧٤ - واختتم قائلا إن من شأن برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه أن يساعد على تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني، ولذلك ينبغي الحفاظ عليه وتعزيزه.

٧٥ - **السيد جايته** (غامبيا): قال إن احترام سيادة القانون تساعد على كفالة احترام مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ولهذا السبب، فإن حكومته جعلت من أولوياتها إصلاح قطاعها الأمني وتوطيد دعائم الديمقراطية وتعزيز الشمول واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وذكر أن الخطة الإنمائية الوطنية الجديدة تسلط الضوء على الصلة بين التنمية وسيادة القانون، وهو ما أكد عليه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي الصادر عام ٢٠١٢. وأضاف قائلا إن عدم فهم هذه الصلة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفقر والظلم وانعدام الأمن وعدم المساواة. واختتم قائلا إن غامبيا تقوم لذلك بإصلاح نظامها القانوني بغية تعزيز سيادة القانون وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

٧٦ - **السيدة بييتش** (صربيا): قالت إن سيادة القانون أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. وأضافت قائلة إنه يتعين لذلك على الدول الأعضاء دعم سيادة القانون والالتزام بها على جميع المستويات. وأوضحت أن سيادة القانون هي الشرط الأساسي للاستقرار، وبالتالي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على الصعيد الوطني. وبيّنت أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن على الصعيد الدولي إلا من خلال العدالة وسيادة القانون. وتابعت قائلة إن صربيا ملتزمة لذلك بإقامة نظام دولي يستند إلى سيادة القانون ويشكل حجر الزاوية للتعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول. وقالت إن لسيادة القانون دورا حاسما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٧٧ - وذكرت أن صربيا ساعدت في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وهي تؤيد بقوة مواصلة تعزيز القدرات المؤسسية للمحكمة وأنشطتها لتمكينها من الاضطلاع بولايتها المتمثلة في مقاضاة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية ومعاقبتهم. وعبرت عن رأي مفاده أن على جميع الدول والمنظمات الدولية أن تتعاون تعاونا كاملا وبدون شروط مع المحكمة وأن تساعد على تحقيق قبول عالمي لنظام روما الأساسي.

٧٨ - ومضت قائلة إن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها يجب ألا تتسامح مع الإفلات من العقاب. ولهذا السبب، فقد تعاونت حكومة بلدها على نطاق واسع مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وأردفت قائلة إن صربيا قامت أيضا بمواءمة تشريعاتها الجنائية مع المعايير الدولية، وأجرت محاكمات لجرائم حرب في محاكمها الوطنية.

٧٩ - وقالت إن وفد بلدها يؤيد أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وعمل الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، شريطة أن تحترم مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٨٠ - وأضافت أن حكومة بلدها ملتزمة بتعزيز سيادة القانون بغية ضمان الأمن القانوني للأفراد والمجتمعات وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار السياسي في جميع الدول.

٨١ - **السيد بنتاجا** (المغرب): قال إن سيادة القانون هي ضمان للتنمية والاستقرار، ولا تزال مرتبطة بالركائز الثلاث للأمم المتحدة وهي: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. وقال إن بلده لا يزال ملتزما بتعددية الأطراف، تمشيا مع قواعد ومبادئ القانون الدولي، ويؤيد نهج المنظمة المتكامل القائم على سيادة القانون في جميع جوانب العلاقات الدولية، والذي يستند على وجه الخصوص إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، واحترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأوضح أن الموضوع يكتسي أهمية بالغة، بالنظر إلى تعقيد البيئة الدولية الراهنة التي تتسم بالتحولات السريعة والشاملة. واعتبر أن تغير المناخ والإرهاب وتحركات السكان والجريمة المنظمة ليست سوى بعض التحديات الرئيسية التي تواجه العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية حيث يتعرض استقرار الدول وسلامتها الإقليمية للخطر بفعل التطور الهائل للتهديدات في الآونة الأخيرة.

٨٢ - وأكد أنه في أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتوقيع اتفاق باريس، واعتماد نداء العمل الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات، يجب على الدول الأعضاء أن تجد سبلا مناسبة لنشر القانون الدولي من أجل تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم. واعتبر أن الدول الأعضاء ستوفر بذلك أداة أساسية لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات المسلحة وصون السلم والأمن الدوليين. وتابع قائلا إنه إدراكا لأهمية دور المنظمة في هذا الصدد، فإن المغرب ما فتئت تشارك بنشاط منذ استقلالها في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وأوضح أن بلده قد ساهم في الوقت نفسه في الجهود التي تبذلها المؤسسات الوطنية المعنية من أجل استعادة سيادة القانون، لا سيما من خلال المساعدة على إصلاح المؤسسات القضائية والإدارة المدنية والخدمات العامة.

٨٣ - وقال إن وفد بلده يدرك أهمية مداولات اللجنة، التي تشكل جزءا من عمليات التبادل بين الدول الأعضاء ولجنة القانون الدولي من أجل التطوير التدريجي للقانون الدولي. وقال إن المغرب، إلى جانب الأعضاء الأفارقة الآخرين في اللجنة، كان من بين أوائل الدول التي طلبت اجتماع لجنة القانون الدولي في نيويورك في عام ٢٠١٨ لتبادل الآراء مع الدول الأعضاء. وأعرب أيضا عن تقدير المغرب للدور الذي يؤديه كل من مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في تعزيز سيادة القانون، وعبر عن ترحيبه بإجراء حلقات دراسية ودورات إقليمية للدول الأفريقية والعربية والآسيوية في إطار برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه؛ كما دعا وفدُ بلده إلى تمويل هذه الحلقات الدراسية والدورات من الميزانية العادية.

٨٤ - وذكر أن المغرب، من جانبه، قد استضاف ونظم عدة مؤتمرات واجتماعات دولية لتعزيز سيادة القانون، في حين نظمت الأكاديمية الدبلوماسية في المغرب منذ تأسيسها في عام ٢٠١١ حلقات دراسية بصورة منتظمة في مجال القانون الدولي للدبلوماسيين من بلدها ومن خارج البلاد. واعتبر أن بناء مجتمع دولي يتوقف على تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية شفافة ومشروعة وذات مصداقية، تتسم بالقدرة على تلبية احتياجات السكان في جميع جوانب الحياة اليومية، وفقا لمبادئ العدالة المنصفة والميسورة، وضمان احترام القانون على أساس من

المساواة وحماية الأفراد بحيث يمكنهم ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة فعالة.

٨٥ - **السيد النقبي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن سياسة بلده الخارجية تستند إلى شراكات وسيادة القانون. وعبر عن رأي مفاده أن الأزمات التي تضرب الشرق الأوسط ناتجة عن سياسات توسعية عدوانية. وأضاف قائلا إن هذا الوضع يزيد من أهمية تعزيز السلم والأمن الدوليين، ومنع المنازعات، وتعزيز حقوق الإنسان، وتطوير التشريعات الاقتصادية لتشجيع الاستثمار والازدهار، ومكافحة غسل الأموال والفساد والاتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٨٦ - واعتبر أن جهود بلده الرامية إلى توطيد سيادة القانون في الدستور جعلته في طليعة دول المنطقة من حيث مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية لعام ٢٠١٦. وذكر أن التشريعات الوطنية تكفل الحريات الأساسية والعدالة والأمن والاستقرار؛ وأن معدلات الجريمة والفساد منخفضة. وبيّن أن الإمارات العربية المتحدة تؤدي دورا إيجابيا في المجتمع الدولي، وهي طرف في العديد من الاتفاقيات. وتابع قائلا إن بعض الدول تنتهك التزاماتها من خلال تيسير تمويل الإرهاب، وإيواء الجماعات الإرهابية أو الترويج لخطاب الكراهية. وأكد أنه بغية عكس هذا الاتجاه، فإن من الضروري تكثيف التعاون الدولي وتبادل المعلومات ومحاسبة الدول التي ترعى الإرهاب والتطرف أو تمولهما أو تشجعهما.

٨٧ - **السيد مطر** (مصر): قال إن سيادة القانون على الساحة الدولية ينبغي أن تحول دون استخدام القوة لتسوية المنازعات. وتابع قائلا إنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في صياغة القانون الدولي، فإن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لزيادة الوعي بالقانون الدولي وتشجيع الامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة الملزمة والأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية. وأكد على أنه يجب اتباع مبدأ سيادة القانون على الصعيد الدولي في تسوية النزاعات الدولية الطويلة الأمد، وإنهاء الاحتلال الأجنبي، ومكافحة الإرهاب الدولي من خلال الامتناع عن تزويد الإرهابيين بالأموال أو الأسلحة أو الملاذ الآمن أو أي شكل آخر من أشكال الدعم.

٨٨ - واعتبر أن على الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية القيام بدور رئيسي في هذا الصدد. وأضاف قائلا إن بناء القدرات استنادا إلى مبدأ المسؤولية الوطنية ذو أهمية حيوية أيضا، وينبغي تشجيع التعاون فيما بين البلدان من أجل هذا الغرض. وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد نهجا أكثر مرونة عند وضع استراتيجيات الدعم والمساعدة التقنية، مع مراعاة الاحتياجات والأولويات المختلفة لكل بلد.

٨٩ - وانتقل إلى الصعيد الوطني، فقال إن استقرار البلدان وازدهارها يرتبط ارتباطا وثيقا باحترام سيادة القانون. وأضاف أن حكومة بلده قامت من هذا المنطلق باتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك تنقيح القوانين وتحديثها لمواءمتها مع المعايير الدولية، والتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية، وتقديم الدعم من أجل تعزيز الجهاز القضائي. واختتم كلامه قائلا إنه تم سنّ تشريعات جديدة وإعداد استراتيجية وطنية بهدف مكافحة الفساد، وقد اضطلعت الحكومة أيضا باستعراض للامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٩٠ - **السيدة فرناندیس هواریس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن التقيد الصارم بالميثاق، بما في ذلك مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية، والتسوية السلمية للمنازعات، وحظر التهديد باستخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أمر بالغ الأهمية في إقامة نظام دولي عادل تعم فيه سيادة القانون والسلام والأمن على الصعيد الدولي.

٩١ - وأضافت قائلة إن المهمة الهامة المتمثلة في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تنطوي على احترام وتعزيز الهياكل السياسية والقضائية للدول، والإطار القانوني الدولي والالتزام بالتسوية السلمية للمنازعات. فسيادة القانون تؤدي دورا هاما في تحقيق المساواة في العلاقات بين الدول وهي تجعل من الممكن التنبؤ بالأعمال التي تقوم بها الدول، وتعزز المساواة في السيادة وترفع لواء مسؤولية الدول فيما يتعلق بجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية.

٩٢ - ومضت تقول إن سيادة القانون شرط أساسي للتمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وقالت إن وفدها يحث جميع الدول على الامتناع عن اعتماد وتطبيق الجزاءات الانفرادية وغيرها من التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية التي تقوض القانون الدولي وميثاق، وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأخرى، وتؤثر سلبا على سيادة القانون والتعايش السلمي بين الدول.

٩٣ - وتابعت قائلة إنه ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، وتنشيط الجمعية العامة،

وإصلاح مجلس الأمن وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية جعل تلك الأجهزة أكثر كفاءة وتمثيلا وشفافية، والحفاظ على التوازن المناسب بينها وفقا للصلاحيات المنوطة بها في الميثاق. فتحقيق سيادة القانون على الصعيد الدولي سيتطلب إصلاح مجلس الأمن ولا سيما فيما يتعلق بتكوينه وبعملية صنع القرار فيه. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن ألا يتناول مسائل تقع خارج نطاق اختصاصه أو يضفي عليها طابعا أمنيا.

٩٤ - وأردفت قائلة إن وفدها يشيد إشادة خاصة بعمل الأمم المتحدة في تعزيز القانون الدولي، وبعمل لجنة القانون الدولي في تدوين القواعد القانونية، وبعمل قسم المعاهدات بمكتب الشؤون القانونية في تحديث المعاهدات المتعددة الأطراف والترويج لها. وينبغي للجنة أن تنظر في إمكانية إتاحة مجموعة المعاهدات على الإنترنت بجميع اللغات الرسمية بغية زيادة إمكانية الاطلاع عليها وبالتالي الوفاء بشكل أفضل بغرضها في الترويج لتنفيذ المعاهدات.

٩٥ - واعتبرت أن من الضروري أيضا النظر في السبل والوسائل اللازمة لإنشاء وتعزيز الروابط بين العمل في مجال سيادة القانون والركائز الثلاث للأمم المتحدة. وينبغي للمساعدة المقدمة في مجال سيادة القانون أن تكون واسعة النطاق بحيث تشمل التحديات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وينبغي أيضا مواصلة المبادرات التي يتخذها برنامج المساعدة، ولاسيما الأنشطة الإقليمية الأكاديمية كتنظيم الحلقات الدراسية والندوات وحلقات العمل سواء كانت مباشرة أو عبر الإنترنت، نظراً لما لها من تأثير كبير على التشريعات الداخلية للدول.

٩٦ - **السيد باغربور أرديكاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مبدأ حصانة الدول ركن أساسي من أركان النظام القانوني الدولي وقاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، وقد جرى تدوينه مؤخرا في اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية. وقد اعترف بأولويته المجتمعُ الدولي وجميعُ النظم القانونية ومحكمة العدل الدولية. وبالاستثناء الوحيد الممكن للأنشطة التجارية، يجب أن تقام الدعاوى على الدولة ذات السيادة إما وفقا للآليات المنصوص عليها في الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف أو من خلال المحاكم أو الهيئات القضائية الدولية. ومن دواعي القلق البالغ أن بعض البلدان يعتقد، على ما يبدو، أن في مقدوره تحدي المبدأ الأساسي المتمثل في حصانة الدولة عن طريق التنازل عن حصانة الدول من جانب واحد استنادا إلى مبدأ قانوني لا أساس له لا يعترف به المجتمع الدولي. وأضاف قائلا إن إساءة استخدام الصكوك القانونية بهذا الشكل ينمّ عن فعل غير مشروع دوليا تتحمل مسؤوليته الدول المعنية، بما في ذلك المسؤولية عن تقديم تعويضات كاملة عن الأضرار المتكبدة. ومع أن لكل دولة الحق السيادي في وضع النموذج الخاص بها لسيادة القانون، فإنه لا يمكن تطبيق القانون المحلي بشكل انفرادي على مسائل تقع خارج نطاق ولايتها القضائية.

٩٧ - ورأى أن مداولات اللجنة أفضت إلى اتفاقيات هامة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تعزيز النظام الدولي. وينبغي المضي في أداء تلك الوظيفة الهامة للجنة بروحٍ من الشمولية والشفافية. ومن شأن عدم احترام هذه المبادئ أن يؤدي إلى تجزؤ القانون الدولي وأن يقوض الأطر القانونية المتعددة الأطراف ويُفضي في نهاية المطاف إلى إضعاف سيادة القانون على الصعيد الدولي.

٩٨ - وواصل كلامه قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها للتوعية بالقانون الدولي لأن من شأن ذلك أن يجعل من الصعب على الدول تجاهُل المسلَّمات القانونية. واعتبر أن لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه دورا هاما يؤديه في القيام بهذه المهمة.

٩٩ - وأردف قائلا إن صياغة القانون الدولي لم تتمكن من مواكبة التطورات التكنولوجية والتطور المتزايد للعلاقات الدولية. ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي لسيادة القانون لا يكمن في الافتقار إلى القواعد المناسبة بل في انتشار النزعة الانفرادية وتجاهل القانون الدولي وعدم احترام المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي. لذا، فإن استعراض هذا النهج سيشكل الخطوة الأولى نحو تحقيق نظام دولي قائم على القواعد. وأعرب عن أمل وفده في أن يتلافى التقريرُ المقبل للأمين العام عن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها أوجهَ القصور التي تشوب التقريرَ الحالي ويتصدى للتحديات التي تواجه سيادة القانون على الصعيد الدولي، أي الاحتلال الأجنبي والعدوان والتدخل الأحادي والتدابير القسرية الانفرادية.

البيانات التي أدلي بها في إطار ممارسة حق الرد

١٠٠ - **السيدة تشيرنيشيفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن وفد أوكرانيا استخدم جميع اللجان الرئيسية من أجل الإدلاء بنفس الاستفزازات المعادية لروسيا. إن المأساة التي تتكشف في شرق أوكرانيا هي نتيجة عملية عسكرية واسعة النطاق نفذتها في عام ٢٠١٤ سلطات كييف ضد شعبها. وقد أشار وفد أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية التي

ما برحت، منذ إنشائها، تبرهن إما عن عدم فعاليتها أو عن عدم حيادها. ومع ذلك، فهي تعرب عن أمل حكومتها في أن تعمل المحكمة بموضوعية في القضية المطروحة وأن تولي اهتماما وثيقا بالجرائم الفاضحة التي ترتكبها القوات الأوكرانية ضد المدنيين في جنوب شرق أوكرانيا وهي جرائم وثقتها بالتفصيل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الدولية.

١٠١ - **السيد محمد آل ثاني** (قطر): قال إن ممثل النظام السوري ألقى في الجلسة السادسة للجنة، المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اتهامات زائفة وكاذبة وتنمّ عن دعاية مغرضة ضد بلده. إن النظام السوري يفتقر إلى أي شرعية، والجرائم التي يرتكبها أدت إلى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وقوّت من شوكته. إن سجل هذا النظام هو على النقيض من سجل قطر التي تضطلع بدورٍ فعال وطليعي في تعزيز العدالة والمساءلة في سورية عن طريق دعم إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا. كما أطلقت قطر مبادرات ترمي إلى التصدي لجذور الإرهاب والتطرف العنيف، وانضمت إلى التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. ولن يردعها رادع عن الوفاء بواجبها الديني والأخلاقي من خلال مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم الدعم إلى الشعب السوري.

١٠٢ - **السيد العرسان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفودا معينة تصر على تسييس بعض بنود جدول الأعمال بطريقة غير مهنية وغير شفافة. ويبدو أن ممثل قطر ليس على علم بالنظام الداخلي للجمعية العامة. وإذا ما أمعنَ في استخدام عبارات نابية للإشارة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية والبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية، فإن هذه الأخيرة تحتفظ لنفسها بحق الرد على النحو عينه. ومضى يقول إن الجيش العربي السوري وحلفاءه يسحقون كل يوم العشرات من الإرهابيين المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة الإرهابيَيْن اللذَين يتلقى إرهابيوها الدعم بالمال والسلاح من حكومة قطر. وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، تبيَّن أن اثنتين من المؤسسات الخيرية تعملان كواجهة للمخابرات القطرية وقد حولتا مبلغ ١٥ مليون دولار لجبهة النصرة في الأراضي السورية.

١٠٣ - وأردف قائلا إنه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وفي مقابلة مع وكالة رويترز للأنباء في الدوحة، قال وزير الخارجية في قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إن قطر ستواصل تسليح المتمردين في سورية حتى ولو أنهى رئيس الولايات المتحدة دعم الولايات المتحدة للجهود المتعددة الجنسيات. إن هذا التصريح يعترف عمليا بأن قطر تدعم الإرهابيين وبأنها ستواصل القيام بذلك. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، في مقابلة مع صحيفة لوموند، قال وزير خارجية قطر آنئذ إن الواقعية تقتضي من المتمردين المعتدلين العمل مع جبهة النصرة. إن مفهوم الواقعية هذا هو إهانة للقانون الدولي. فهل يرغب ممثل قطر في أن ينكر أن هذه البيانات تعكس موقف حكومته؟

١٠٤ - واسترسل قائلا إن ما يسمى بالتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية غير قانوني، بل إنه قام بكل شيء باستثناء محاربة تنظيم الدولة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، أشاح هذا التحالف بنظره عندما قام تنظيم الدولة الإسلامية بتهريب النفط السوري إلى تركيا، وبتسيير قوافل بين سورية والعراق. وقتل التحالفُ أيضا آلاف المدنيين السوريين ودمر البنى التحتية وقصف مواقع الجيش العربي السوري في جبل ثردة، الأمر الذي ساعد تنظيم الدولة الإسلامية في مواصلة حصاره لدير الزور.

١٠٥ - **السيد محمد آل ثاني** (قطر): قال إن ممثل النظام السوري، جريا على عادته، يستخدم الأمم المتحدة لإهانة الدول الأعضاء المسؤولة في محاولة منه لتبرير القمع الفاشي الذي ينتهجه النظام السوري. لقد أنشئت الآلية الدولية المحايدة المستقلة للجمهورية العربية السورية بغية كفالة مساءلة أي طرف ينتهك حقوق الإنسان في سورية. وقد ارتُكبت الغالبية العظمى من هذه الجرائم، بما في ذلك عدة هجمات باستخدام الأسلحة الكيميائية، على يد النظام السوري. إن قطر تحتفظ بحقها في إبداء تعليقات إضافية خطية في وقت لاحق.

١٠٦ - **السيد العرسان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن ممثل النظام القطري ليس في وضع يتيح له المضي في موضوع الشرعية. ففي حين يجاهر المسؤولون القطريون بمعارضة الإرهاب، تراهم يعربون أيضا عن دعمهم لجبهة النصرة ويدفعون بأن تعريفهم للجماعات الإرهابية يختلف عن تعريف الجهات الفاعلة الأخرى. ومن خلال الإلحاح على إنشاء هذه الآلية، يسعى النظام القطري إلى دعم الإرهاب وتقويض العملية السياسية. لقد جرى توضيح موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من هذا الموضوع في الرسالة المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من القائم

بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة (A/71/799).

رفعت الجلسة الساعة ١٨:١٥.